معوقات تحول سلطة النقد الفلسطينية إلى بنك مركزي كامل الصلاحيات

من وجهة نظر العاملين في البنوك

The Challenges of Moving Palestine Monetary Authority to Central Bank from the Perspective of Bankers

د.ياسر عبد طه الشرفا محمد كامل نعمان الجدبه

كلية التجارة / جامعة غزة الاسلامية–فلسطين

المستخلص : هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على معوقات تحول سلطة النقد إلى بنك مركزي كامل الصلاحيات من وجهة نظر العاملين في البنوك، حيث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة، وتم الاعتماد على طريقة العينة العشوائية من خلال توزيع استبانة على العاملين في البنوك المرخصة من قبل سلطة النقد والعاملة في قطاع غزة، حيث تم توزيع (266) استبانة وتم استرداد (210) استبانة أي أن نسبة الاستجابة بلغت 78.9%، وبعد تفحص الاستبانات المستردة لم يستبعد أي منها نظراً لتحقق الشروط المطلوبة، وبالتالي تم تحليل (210) استبانة. ولقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أهم المعوقات التي تواجه سلطة النقد في عملية التحول معوقات خارجية، منها: تجزئة المجال الاقتصادي الفلسطيني بفعل التجزئة الجغرافية للضفة والقطاع، وعدم وجود عملة وطنية مما يضعف دور سلطة النقد على القدرة في التحكم في السياسات النقدية، بالإضافة إلى الضغوط التضخمية وارتباط الأسعار بإسرائيل. أما بالنسبة للمعوقات الداخلية التي تواجه سلطة النقد في عملية التحول هي تأهيل الكوادر الوطنية لانجاز العمل وإصدار القوانين والأنظمة التشريعات الخاصة بعمل الجهاز المصرفي الفلسطيني. وقد أوصت الدراسة استمرار تطوير الجهات المختصة سن التشريعات والقوانين والأنظمة الخاصة بعمل الجهاز المصرفي لمواكبة التطورات المصرفية.

Abstract

This study aims at identifying the obstacles of changing the Monetary Authority to the central bank with full powers from the perspective of workers in banks. The researcher used the descriptive analytical approach to conduct this study. The random sampling method was adopted through the distribution of a questionnaire on the workers of banks licensed by the Monetary Authority and working in the Gaza Strip. (266) questionnaires were distributed while (210) of them were recovered with a percentage of 78.9%. After examining the recovered questionnaires, none of them was ruled out because they meet the required conditions, and thus the (210) questionnaire were analyzed.

Most important findings: The most important obstacles facing the Monetary Authority in the process of change are external obstacles including fragmentation of the Palestinian economic sphere by the geographical fragmentation of the West Bank and the Gaza Strip. Another obstacle is also the lack of a national currency, thus weakening the Monetary

Authority's ability to control the monetary policy. This is in addition to inflationary pressures, linking prices to the Israeli market.

As for the internal obstacles, facing the Monetary Authority in the process of change is the rehabilitation of national cadres to perform the work, enact laws and regulations to regulate the banking system.

The study recommends proceeding in developing of the competent authorities to enact legislation, laws and regulations for the work of the banking system to keep pace with the international banking developments. This is in addition to developing the human capacity necessary to accomplish work. The study also recommends benefiting from the experiences of central banks in the surrounding area in the process of issuing a national currency and choosing the link currencies. National authorities are also recommended to speed in the process of issuing a national currency to enable the Palestinian economy to avoid many of the economic losses, and in order to enable the concerned authorities to maintain monetary stability in the country. The study also recommends increasing the independence of the Monetary Authority from other financial bodies in the country through the enactment of special laws for the work of the Monetary Authority.

المبحث الأول: الإطار العام للدراسة

أولاً :المقدمة:

البنك المركزي هو المؤسسة المسؤولة عن مراقبة ومتابعة النظام المصرفي ويهدف إلى تنفيذ السياسات النقدية التي توفر الاستقرار والنمو الاقتصادي في الدولة، وتعزيز واستقرار النظام المالي وإدارة اصدار وتوزيع عملة الدولة. ويعتبر البنك المركزي حسب تشريعات بعض الدول مؤسسة مستقلة لا تتبع الحكومة على الرغم من وجود علاقة وثيقة بين عمله وعمل الحكومة كسلطة تنفيذية، إلا أن تبعيته للحكومة يمكن أن تؤدي إلى انتهاجه سياسات نقدية لمساعدة الحكومة على حل بعض المشكلات الاقتصادية. ويقوم البنك المركزي بالرقابة على أعمال البنوك والتأكد من أنها تقوم بإقراض الأموال المتوفرة لديها واستثمارها بطريقة لا تضر بأموال المودعين وضمن السياسات التي تتبع إجراءات التحوّط والحذر. فالبنك المركزي كما عرفه " R.P. Kent " هو المؤسسة التي تلقى عليها مسئولية ادارة التوسع والانكماش في حجم النقود وذلك لغرض تحقيق الرفاهية العامة. كما وتم إنشاء سلطة النقد الفلسطينية بموجب قرار رئاسي في نهاية عام 1994 كمؤسسة مستقلة وتم تأكيد هذه الاستقلالية في قانون رقم (2) لعام 1997، قانون سلطة النقد. وتم تأسيس سلطة النقد لتكون نواة لبنك مركزي لدولة فلسطين، ومنذ تأسيسها قامت سلطة النقد بممارسة عدد من المهام المناطة بالبنك المركزي. غير أن سلطة النقد لا تقوم بإصدار العملة الوطنية وبالتالي لا تتحكم في السياسة النقدية للبلاد. وفي ضوء تجربة سلطة النقد خلال المرحلة التأسيسية والمرحلة الوسيطة تم وضع خطة التحول الاستراتيجي في العام 2006، تهدف إلى تحويل سلطة النقد من مؤسسة ذات مسؤوليات محصورة بدرجة أساسية بالاستقرار المالي إلى مؤسسة ذات صلاحيات أوسع بما يجعلها بنك مركزي كامل الصلاحيات يعنى بتحقيق الاستقرار المالي والنقدي، ويتمتع بمصداقية وفعالية عالية بما يحقق ثقة الشعب الفلسطيني (سلطة النقد الفلسطينية،2013).

ثانياً : مشكلة الدراسة:

إن عملية تحول سلطة النقد إلى بنك مركزي كامل الصلاحيات يؤدي إلى مراقبة النظام المصرفي الفلسطيني وإصدار العملة الوطنية والتحكم في السياسة النقدية للبلاد، وبالتالي المساهمة والمساعدة في الاستقرار والنمو الاقتصادي للبلاد. ويترتب على غياب عملة وطنية عدة نتائج أولها غياب مقرض الملجأ الأخير. إذ تضطر المصارف في الأراضي الفلسطينية للعمل في ظل غياب الملجأ الأخير، أي غياب خط الدفاع الأخير الذي يمثله البنك المركزي في الوضع الطبيعي. فليس لدى سلطة النقد القدرة على اقراض المصارف في حال مواجهتها لأزمة سيولة (ماس،2014). واستنادا إلى ما سبق كان لابد من تسليط الضوء على ما مدى جاهزية سلطة النقد الفلسطينية للتحول إلى بنك مركزي كامل الصلاحيات والمعوقات التي تحول دون ذلك وأثرها على الاقتصاد الفلسطيني وبناء عليه فإن السؤال الجوهري الذي تحاول هذه الدراسة الإجابة عليه، يمكن صياغته على النحو التالي:

ما هي المعوقات التي تحول دون عملية تحول سلطة النقد الفلسطينية إلى بنك مركزي كامل الصلاحيات؟

ويؤدي هذا التساؤل إلى طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية:

- ما خصائص البنك المركزي؟
- ما مدى جاهزية سلطة النقد الفلسطينية للتحول إلى بنك مركزي؟
- ما هي المعوقات التي تواجه سلطة النقد في عملية التحول إلى بنك مركزي؟

ثالثاً :أهمية الدراسة:

تسهم هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على عدة مواضيع هامة مثل البنك المركزي وإصدار النقد الوطني والاستقرار النقدي، ويمكن للباحثين دراستها من خلال إجراء المزيد من الدراسات التطبيقية ومحاولة تقديم توصيات تسهم في حل المشاكل التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني. كما تستمد هذه الدراسة أهميتها من خلال أهمية عملية تحول سلطة النقد الفلسطينية إلي بنك مركزي كامل الصلاحيات والمنفعة الكبيرة التي ستعم على الاقتصاد الفلسطيني و قطاع البنوك في فلسطين، و تتمثل في إعطاء سلطة النقد القدرة على التحكم في السياسات النقدية والحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي في فلسطين والإسهام في تعزيز النمو الاقتصادي والسيطرة على التضخم وتخفيض البطالة.

رابعاً :أهداف الدراسة:

- الوقوف على الجهود المبذولة لتحقيق عملية التحول إلى بنك مركزي ضمن الخطة الاستراتيجية.
- تسليط الضوء على المعوقات التي تحول دون عملية التحول إلى بنك مركزي والمنقسمة إلى معوقات داخلية ومعوقات خارجية.
- المساهمة في وضع الحلول وتقديم مجموعة من التوصيات بناء على النتائج التي توصلت إليها الدراسة.

خامساً: فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية الأولى:

توجد معوقات خارجية تواجه سلطة النقد الفلسطينية في عملية التحول إلى بنك مركزي، ويتفرع عنها الفرضيات الفرعية التالية:

1- عدم وجود عملة وطنية.
2- عدم استقلالية سلطة النقد عن بعض الأجهزة المالية.
3- الضغوط التضخمية وارتباط الاقتصاد والأسعار بإسرائيل.
4- تجزئة المجال الحيوي للاقتصاد الفلسطيني بفعل التجزئة الجغرافية للضفة والقطاع.

الفرضية الرئيسية الثانية:

توجد معوقات داخلية تواجه سلطة النقد في عملية التحول إلى بنك مركزي. ويتفرع عنها الفرضيات الفرعية التالية:

1- اصدار القوانين والأنظمة والتشريعات الخاصة بعمل الجهاز المصرفي.
2- تأهيل الكوادر الوطنية لإنجاز العمل.

سادسا: الدراسات السابقة:

أولاً: الدراسات العربية:

1. دراسة (سلطة النقد، 2014م)، بعنوان:" استعدادات سلطة النقد الفلسطينية لإصدار عملة وطنية ".

ركزت هذه الدراسة على استعراض الوضع السياسي والاقتصادي الذي يمثل البيئة التي ستصدر فيها العملة الوطنية، بكل ما يعانيه من اختلالات وعدم توفر البيئة التنظيمية الجاذبة للاستثمار التي ساهمت في إضعاف قدرة

الاقتصاد الفلسطيني على تحقيق معدلات نمو مرتفعة في ظل اقتصاد سوق تسوده المنافسة الكاملة.و سلطة النقد، باعتبارها الجهة المنوط بها وحدها حق امتياز إصدار العملة الوطنية، على قناعة تامة بأهمية تهيئة العديد من الاعتبارات المسبقة قبل الشروع في عملية الإصدار، إضافة إلى تهيئة الاعتبارات الخاصة بعملية الإصدار نفسها، لما لها من أثر كبير في إدارة العملة والحفاظ على قيمتها واستقرارها، وإدارة سعر صرفها، بما يضمن عدم انهيارها. ولهذه الغاية، تواصلت جهود واستعدادات سلطة النقد لمرحلة الإصدار وإدارة سياسة نقدية بنجاح، والتي سيتم رفع نتائجها مباشرة إلى المستوى السياسي في الوقت المناسب، ليتم اتخاذ القرار المناسب بشأن عملية الإصدار عندما تصبح الظروف مهيأة لذلك.

2. دراسة (الجبوري، 2011م) ، بعنوان: "دور استقلالية البنوك المركزية في تحقيق أهداف السياسة النقدية"

هدفت الدراسة للتعرف على الدور الكبير الذي يمارسه البنك المركزي في تحقيق الاستقرار النقدي، حيث تعد هذه الدراسة من اهم وأكثر المواضيع التي حظيت بأهمية كبيرة في الدراسات الاقتصادية لاسيما في موضوع الاستقلالية المالية والمصرفية منها، والسبب الرئيسي في أهمية هذا الموضوع يعود الى التطورات الاقتصادية والنقدية الدولية والمحلية التي شهدتها معظم دول العالم من خلال فهمها الواسع والعميق لطبيعة الدور الذي يمارسه البنك المركزي في النشاط الاقتصادي للبلد وما يمتلكه من صلاحيات وإمكانيات فعلية تمكنه من ممارسة مهامه لتحقيق أهداف السياسة النقدية، وعلى هذا الأساس وجد الجبوري ان العديد من بلدان العالم قد سعت لضمان وتحقيق استقلالية بنوكها المركزية من خلال قيامها بتشريع قوانين جديدة او إجراء تعديل على قوانينها القائمة، ان أهمية هذا البحث تبرز من خلال الدور الكبير والفعال الذي يلعبه البنك المركزي في رسم وتنفيذ السياسة النقدية عند حصوله على استقلاله وعدم خضوعه للاعتبارات او التداخلات السياسية، اذ ان استقلالية البنك المركزي تعني حريته في رسم وتنفيذ السياسة النقدية من خلال تحديد الأهداف واختيار الأدوات المناسبة لبلوغ تلك الأهداف على ان تكون قرارات البنك المركزي متسقة الى حد كبير مع السياسة الاقتصادية العامة للدولة. أما أهم النتائج والتوصيات فهي أهمية توفر استقلالية البنوك المركزية كشرط ضروري لأداء دورها الفاعل في الاستقرار النقدي والشامل وتحقيق أهداف السياسة النقدية لأي بلد، واثبات فرضية ان استقلالية البنوك المركزية تدعم وتشجع على إدارة السياسة النقدية بفعالية أكبر ومن ثم تساهم في تحقيق الاستقرار النقدي وتحقيق اهداف السياسة النقدية الاخرى.

3. دراسة (موسى، 2009م)، بعنوان:" البنك المركزي ودوره في تحقيق التوازن الاقتصادي"

هدفت الدراسة للتعرف على دور البنك المركزي في تحقيق التوازن الاقتصادي، حيث بينت هذه الدراسة أن البنوك المركزية حظيت باهتمام متزايد من قبل صانعي السياسة ومتخذي القرار في مختلف بلدان العالم بسبب دوراها المتميز في تحقيق التوازن الاقتصادي والذي يعتبر الهدف الأساس الذي تسعى له جميع السياسات الاقتصادية للبلدان المختلفة. ويؤدي البنك المركزي هذه المهمة من خلال تطبيقه لسياسة نقدية ملائمة لمعالجة الأزمات والاختلالات لأي دولة إذا تنعكس آثار هذه السياسة على النشاط الاقتصادي بأكمله وصولا الي تحقيق الاستقرار النقدي من جهة والمساهمة في ارساء مقومات النمو الاقتصادي من جهة اخرى. وتعتبر وظيفة الاصدار النقدي من أهم مبررات نشوء البنوك المركزية والتي تعتبر امتداد للبنوك التجارية. وبتطور وتعقد الواقع الاقتصادي تعددت وظائف البنوك المركزية وأصبح لها دور مهم في توجيه عملية التنمية الاقتصادية. أما أهم النتائج والتوصيات فهي دور البنك المركزي في تحقيق التوازن الاقتصادي من خلال قيامه بوظيفته الأساسية (إصدار النقود) وكذلك من خلال دوره الرقاب على

الائتمان وخاصة البنوك التجارية التي تشارك البنك المركزي في التأثير في المعروض النقدي عن طريق قيامها بخلق نقود الودائع. كذلك فان دور البنك المركزي في تحقيق التوازن يتجلى من خلال استخدامه لأدواته للتحكم في العرض النقدي الذي يؤثر في سعر الفائدة الذي يؤثر بدوره في حجم الاستثمارات.

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

1. **World Bank (2013): Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee:**

تتولى سلطة النقد الفلسطينية عدا من المهام التي تناط بالبنك المركزي إلا أنها لا تصدر العملة الخاصة بها. واتساقا مع هدف رئيسي لها هو تأمين استقرار النظام المصرفي والنقدي، أنشأت سلطة النقد الفلسطينية نظاما محكما لتنظيم القطاع المصرفي والرقابة عليه وإصدار تراخيص للبنوك وتقوم دوريا بإجراء اختبارات للقدرة على تحمل الضغوط وإخضاع البنوك التجارية لعمليات تفتيش ميدانية ومستندية. وفي نهاية عام ٢٠١٢، بدأت سلطة النقد في تطبيق نظام للتأمين على الودائع، يغطي ودائع تصل قيمتها إلى ١٠ آلاف دولار أمريكي. وتقوم سلطة النقد منذ عام ٢٠٠٨ بنجاح بتشغيل سجل ائتماني يغطي في الوقت الحالي ١٤٥ ألف عميل مصرفي و ٥٥ ألف عميل لمؤسسات التمويل الأصغر. وتمثل إدارة الاحتياطيات – بمساعدة البرنامج الاستشاري لإدارة الاحتياطيات التابع للبنك الدولي (RAMP)إحدى المهام الرئيسية لعمليات السلطة النقد.

2. **Pollard (2003), A Look Inside Two Central Banks: The European Central Bank and the Federal Reserve"**

هدفت الدراسة للتعرف على البنوك المركزية من الداخل حيث وصفت الدراسة البنوك المركزية بالفن وليس بالعلم وغالبا ما توصف بذلك ونتيجة لذلك لا يوجد مخططا لهيكل او لعمليات البنك المركزي. وعلى الرغم من أن هيكل نظام الاحتياطي الفدرالي والنظام الأوروبي للبنوك المركزية متشابهين الا انهم يختلفون في طرق ادارة العمليات. يعتبر النظام الأوروبي أكثر لا مركزية من النظام الاحتياطي الفدرالي، حتى إدارة السياسة النقدية هو أكثر لامركزية. وتجرى عمليات السوق المفتوحة في الولايات المتحدة فقط من قبل البنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك، بعد مناقشة بين الموظفين في مكتب السوق المفتوحة وبين مجلس المحافظين. في النظام الأوروبي يشارك جميع البنوك المركزية المحلية بعمليات السوق المفتوحة، على الرغم من أن هذه يتم التنسيق مع البنك المركزي الأوروبي .يتم تعين رؤساء البنوك في النظام الامريكي من قبل مجلس المحافظين اما في النظام الاوروبي يتم تعينهم من قبل الحكومة.

3. **Ehrmann and Fratzscher (2004): Central Bank Communication: Different Strategies، Same Effectiveness"**

تقيم هذه الدراسة استراتيجيات الاتصال لبنك الاحتياطي الفيدرالي وبنك إنجلترا والبنك المركزي الأوروبي. ويقيم فعالية هذه الاستراتيجيات على أساس مضمون وتوقيت واتساق البيانات من قبل لجان السياسات وأفرادها، ونقول الدراسة إن البنوك المركزية الثلاثة تتبع استراتيجيات اتصال تختلف جذريا عن بعضها البعض، فمثلا يتبع البنك الاحتياطي الفدرالي النهج الذي يشدد على المسؤولية الفردية لأعضاء اللجنة الفيدرالية، في حين أن البنك المركزي الأوروبي يتبع نظام المسؤولية الجماعية، بينما ينتهج بنك إنجلترا نهجا وسيطا. وبينت الدراسة ان القدرة على التنبؤ بالقرارات السياسية

والاستجابة للأسواق المالية جيدة وبقدر متساوي عند البنك الاحتياطي الفيدرالي والبنك المركزي الأوروبي، على الرغم من وجود اختلافات مهمة في نوع الاتصالات تتفاعل معها الأسواق المالية. وهذا يوحي بأنه قد لا يكون هناك أفضل طريقة واحدة للاتصال، وأن أنجع وسيلة للاتصال تعتمد على الظروف والبيئة التي يعمل فيها البنك المركزي.

التعقيب على الدراسات السابقة:

من خلال ما تم استعراضه من الدراسات السابقة فقد اتضح للباحثين أن معظم الدراسات السابقة أكدت على دور البنوك المركزية في الحفاظ على الاستقرار النقدي في الدولة من خلال رسم السياسات النقدية العامة في الدولة والمساهمة في تطوير الاقتصاد، والدور الفعال في الرقابة على البنوك والتحكم في اصدار النقد، وأكدت الدراسات السابقة على أهمية إستقلال البنك المركزي عن أجهزة الدولة مع إلتزامها بالعمل كمستشار للحكومة للمساعدة في حل المشكلات الاقتصادية التي تواجه الحكومات. بالإضافة إلى رقابة البنوك المركزية على البنوك العاملة في نطاق الدولة. وما يميز هذه الدراسة أنها تقوم بدراسة المعوقات الداخلية والخارجية التي تواجه سلطة النقد في عملية التحول إلى بنك مركزي كامل الصلاحيات من وجهة نظر العاملين وتعتبر هذه الدراسة من أوائل الدراسات من نوعها نظرا للظروف الخاصة التي تواجه القطاع المالي والمصرفي والاقتصاد الفلسطيني بشكل عام وسلطة النقد بشكل خاص.

المبحث الثاني: الإطار النظري

مقومات تحول سلطة النقد الفلسطينية إلى بنك مركزي

تسعى سلطة النقد للتحول إلى بنك مركزي كامل السلطات والصلاحيات وذلك من خلال خطتها للتحول الاستراتيجي، حيث تم وضع هذه الخطة بناءً على تجارب مجموعة من البنوك المركزية في الدول المتقدمة، وذلك بعد تعديلها لتتوافق مع الظروف الخاصة في فلسطين.(سلطة النقد الفلسطينية،2016)

خطة التحول الاستراتيجي:

في ضوء تجربة سلطة النقد خلال المرحلة التأسيسية والمرحلة الوسيطة تم وضع خطة التحول الاستراتيجي في العام 2006، تهدف إلى تحويل سلطة النقد من مؤسسة ذات مسؤوليات محصورة بدرجة أساسية بالاستقرار المالي، إلى مؤسسة ذات صلاحيات أوسع بما يجعلها بنك مركزي كامل الصلاحيات يعنى بتحقيق الاستقرار المالي والنقدي، حيث ركزت خطة التحول الاستراتيجي على تطبيق مبادئ الحكم الجيد من خلال التطورات الهيكلية والتشريعية والرقابية الناجمة عن هذه الخطة.(سلطة النقد الفلسطينية،2013)

معوقات التحول لبنك مركزي:

توجد معوقات خارجية تواجه سلطة النقد في عملية التحول إلى بنك مركزي.

- عدم وجود عملة وطنية.
- عدم استقلالية سلطة النقد عن بعض الأجهزة المالية.
- الضغوط التضخمية وارتباط الاقتصاد والأسعار بإسرائيل.
- تجزئة المجال الحيوي للاقتصاد الفلسطيني بفعل التجزئة الجغرافية للضفة والقطاع.

توجد معوقات داخلية تواجه سلطة النقد في عملية التحول إلى بنك مركزي:

- اصدار القوانين والأنظمة والتشريعات الخاصة بعمل الجهاز المصرفي.
- تأهيل الكوادر الوطنية لإنجاز العمل.

اجراءات سلطة النقد في عملية التحول لبنك مركزي:

1- **التطورات الهيكلية:** تمت إعادة تشكيل الهيكل التنظيمي لسلطة النقد والذي أصبح مكوناً من الهيكل الجديد الذي تم تقسيمه إلى ثلاثة مجموعات:

مجموعة الاستقرار النقدي: وهدفها توفير الإطار التحليلي والمعلوماتي لاعداد وتنفيذ السياسة النقدية.

مجموعة الاستقرار المالي: وهدفها المحافظة على سلامة أداء الجهاز المصرفي وسلاسة إدارة السيولة في الاقتصاد الفلسطيني.

المجموعة الإدارية: وتهدف المجموعة الإدارية إلى دعم تنفيذ خطط سلطة النقد وتوفير المساندة لدوائرها.(سلطة النقد الفلسطينية،2013م)

2- التطورات التنظيمية:

واصلت سلطة النقد جهودها الحثيثة في مجال بناء وتطوير أنظمة وبرامج مصرفية، مثل:

- نظام المعلومات الائتماني.
- نظام الشيكات المعادة.
- نظام التصنيف الائتماني.
- نظام براق.
- مؤسسة ضمان ودائع.
- أتمتة كافة برامج العمل المستخدمة. (سلطة النقد الفلسطينية،2013م)

3- التطورات التشريعية:

عملت سلطة النقد وبالتعاون مع خبراء دوليين وبما يتوافق مع الممارسات الدولية الفضلى على تطوير تشريعاتها لتنظيم العمل والتلاؤم مع التطورات في القطاع المصرفي والمالي والتي شملت:

- قانون المصارف.
- قانون البنك المركزي.
- قانون تسوية المدفوعات.
- قانون ضمان الودائع.
- نظام ترخيص ورقابة مهنة الصرافة.
- نظام ترخيص ورقابة مؤسسات الاقراض المتخصصة.
- التعليمات المنظمة للقطاع المصرفي والصيرفي. (سلطة النقد الفلسطينية،2016م)

ساهمت عملية التحول الاستراتيجي في سلطة النقد الفلسطينية بما يلي:

- تدعيم وتعزيز بيئة مواتية للنظام المالي.

- زيادة دور القطاع المصرفي في الاقتصاد الفلسطيني.
- تشجيع المصارف على التوسع خارج إطار قاعدتها أو دورها التقليدي.
- تشجيع تشكيل بدائل للمصارف التقليدية (مؤسسات الإقراض المتخصصة، والتعاونيات المصرفية).
- تعزيز وتدعيم البيئة التنظيمية، وخصوصاً للمؤسسات المالية غير المصرفية (مثل الصرافين). (سلطة النقد الفلسطينية،2016م)

المبحث الثالث

الإطار العملي للدراسة

مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في العاملين في البنوك العاملة في قطاع غزة والبالغ عددهم (859) (جمعية البنوك الفلسطينية،2015)، وبلغت عينة الدراسة (266) موظف. وقد تم توزيع (266) استبانة باستخدام العينة العشوائية البسيطة، وبلغ عدد الاستبانات المستردة (210) استبانة، أي أن نسبة الاستجابة بلغت 78.9%، وبعد تفحص الاستبانات المستردة لم يستبعد أي منها نظراً لتحقق الشروط المطلوبة، وبالتالي تم تحليل (210) استبانة، أي نسبة الاستبيانات التي تم تحليلها هي نفس نسبة الاستجابة.

ثبات الاستبانة :

يقصد بثبات الاستبانة أن تعطي هذه الاستبانة نفس النتيجة لو تم إعادة توزيع الاستبانة أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، أو بعبارة أخرى أن ثبات الاستبانة يعني الاستقرار في نتائج الاستبانة وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها على أفراد العينة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة، وقد تم حساب الثبات بطريقتين:

1. الثبات بطريقة ألفا – كرونباخ Alpha:

بعد تطبيق الاستبانة تم حساب معامل ألفا كرونباخ لقياس الثبات، حيث وجد أن قيمة ألفا كرونباخ للاستبانة 0.93 وهذا يدل على أن الاستبانة تتمتع بمعامل ثبات مرتفع، والنتائج موضحة في جدول (4.4):

جدول (1): يوضح طريقة معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة

المحور	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
المحور الأول: وجود عملة وطنية.	8	0.86
المحور الثاني: استقلالية سلطة النقد عن بعض الأجهزة المالية.	6	0.74
المحور الثالث: الضغوط التضخمية وارتباط الأسعار بإسرائيل.	6	0.71
المحور الرابع: تجزئة المجال الاقتصادي الفلسطيني بفعل التجزئة الجغرافية للضفة والقطاع.	6	0.91
المعوقات الخارجية	**26**	**0.92**

المحور الأول: اصدار القوانين والأنظمة والتشريعات الخاصة بعمل الجهاز المصرفي.	8	0.88
المحور الثاني: تأهيل الكوادر الوطنية لإنجاز العمل.	8	0.93
المعوقات الداخلية	**16**	**0.92**
جميع فقرات الاستبانة	**42**	**0.93**

2. الثبات بطريقة التجزئة النصفية Split _half methods:

بعد تطبيق الاستبانة تم تجزئة فقرات الاختبار إلى جزأين وهما الأسئلة ذات الأرقام الفردية، والأسئلة ذات الأرقام الزوجية، ثم تم احتساب معامل الارتباط بين درجات الأسئلة الفردية ودرجات الأسئلة الزوجية وبعد ذلك تم تصحيح معامل الارتباط بمعادلة سبيرمان براون Spearman Brown، حيث تبين أن قيمة معامل الارتباط المعدل (Spearman Brown) مرتفعة ودالة إحصائيا، وهذا يدل على أن الاستبانة تتمتع بمعامل ثبات مرتفع.

معامل الارتباط المعدل = $\frac{2r}{1+r}$ حيث r معامل الارتباط بين درجات الأسئلة الفردية ودرجات الأسئلة الزوجية، والنتائج موضحة في جدول (4.5):

جدول (2): يوضح طريقة التجزئة النصفية لقياس ثبات الاستبانة

المحور	معامل الارتباط	معامل الارتباط المعدل
المحور الأول: وجود عملة وطنية.	0.71	0.83
المحور الثاني: استقلالية سلطة النقد عن بعض الأجهزة المالية.	0.53	0.70
المحور الثالث: الضغوط التضخمية وارتباط الأسعار بإسرائيل.	0.44	0.61
المحور الرابع: تجزئة المجال الاقتصادي الفلسطيني بفعل التجزئة الجغرافية للضفة والقطاع.	0.77	0.87
المعوقات الخارجية	**0.67**	**0.80**
المحور الأول: اصدار القوانين والأنظمة والتشريعات الخاصة بعمل الجهاز المصرفي.	0.79	0.88
المحور الثاني: تأهيل الكوادر الوطنية لإنجاز العمل.	0.91	0.95
المعوقات الداخلية	**0.44**	**0.61**
جميع فقرات الاستبانة	**0.52**	**0.68**

تحليل البيانات واختبار فرضيات:

أولاً: اختبار التوزيع الطبيعي: اختبار كولمجروف- سمرنوف (1- Sample K-S):

فيما يلي اختبار كولمجروف- سمرنوف لمعرفة ما اذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات لأن معظم الاختبارات المعملية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعياً، ويوضح الجدول التالي نتائج الاختبار حيث أن القيمة الاحتمالية لكل محور أكبر من 0.05 ($sig > 0.05$) وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ويجب استخدام الاختبارات المعلمية.

جدول (3): اختبار التوزيع الطبيعي (1-Sample Kolmogorov-Smirnov)

المحور	قيمة Z	القيمة الاحتمالية
المحور الأول: وجود عملة وطنية.	0.96	0.30
المحور الثاني: استقلالية سلطة النقد عن بعض الأجهزة المالية.	0.85	0.46
المحور الثالث: الضغوط التضخمية وارتباط الأسعار بإسرائيل.	1.32	0.06
المحور الرابع: تجزئة المجال الاقتصادي الفلسطيني بفعل التجزئة الجغرافية للضفة والقطاع.	1.00	0.26
المعوقات الخارجية	**1.06**	**0.20**
المحور الأول: اصدار القوانين والأنظمة والتشريعات الخاصة بعمل الجهاز المصرفي.	0.84	0.47
المحور الثاني: تأهيل الكوادر الوطنية لإنجاز العمل.	0.57	0.89
المعوقات الداخلية	**0.96**	**0.30**
جميع فقرات الاستبانة	**0.87**	**0.42**

ثانيا: تحليل فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: توجد معوقات خارجية تواجه سلطة النقد في عملية التحول إلى بنك مركزي.

للإجابة على هذه الفرضية فقد تم تحليل فقرات محاور المعوقات الخارجية، وكذلك جميع محاور المعوقات الخارجية، وفيما يلي بيان ذلك:

تحليل فقرات محاور: المعوقات الخارجية:

1. **تحليل فقرات محور: وجود عملة وطنية**

للتحقق من ذلك فقد تم تحليل محور وجود عملة وطنية، حيث تم إيجاد قيمة اختبار T للعينة الواحدة، والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لكل فقرة من فقرات المحور والدرجة الكلية للمحور، حيث تبين أن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات يساوي 4.17، والانحراف المعياري يساوي 0.58، والوزن النسبي يساوي 83.4%، وقيمة اختبار T تساوي "29.098"، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000، وهي أقل من 0.05، مما يدل على أن متوسط

درجة الاستجابة للمحور قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3، وهذا يدل على موافقة أفراد عينة الدراسة على محور وجود عملة وطنية. ويرى الباحثان أن النتائج المترتبة على هذه الفقرة تدل على أهمية العملة الوطنية للاقتصاد الفلسطيني ولعملية التحول الي بنك مركزي.حيث تتفق الدراسة مع دراسة سلطة النقد لعام 2014م بعنوان استعدادات سلطة النقد لاصدار عملة وطنية، كما وتتفق مع دراسة (عوض،2011) من حيث أن الاقتصاد الفلسطيني يتعرض لخسائر كبيرة بسبب عدم وجود عملة وطنية وأيضا التداول بثلاث عملات أجنبية. أما بالنسبة لفقرات محور وجود عملة وطنية، فقد احتلت الفقرة الرابعة الترتيب الأول من حيث الأهمية النسبية، بينما احتلت الفقرة الثانية الترتيب الأخير، والنتائج موضحة في جدول (4):

جدول (4): نتائج تحليل فقرات محور: وجود عملة وطنية

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	قيمة T	القيمة الاحتمالية	الترتيب
1	سلطة النقد قادرة على اصدار عملة وطنية.	3.94	1.10	78.9	12.460	*0.000	7
2	يتوفر لدى سلطة النقد البنية التحتية اللازمة لإصدار عملة وطنية.	3.93	1.08	78.7	12.490	*0.000	8
3	يؤثر التداول بعدة عملات مختلفة في فلسطين على عملية اصدار عملة وطنية.	4.15	0.84	83.0	19.735	*0.000	6
4	يعتبر اصدار العملة الوطنية رمزا للسيادة الفلسطينية.	4.34	0.67	86.8	28.762	*0.000	1
5	يقلل وجود عملة وطنية من الأثار السلبية الناتجة عن التداول بالعملات الأجنبية.	4.27	0.68	85.4	26.972	*0.000	3
6	تفقد سلطة النقد القدرة الكاملة على التحكم في السياسة النقدية بسبب عدم وجود عملة وطنية.	4.28	0.71	85.5	25.971	*0.000	2
7	يتسبب عدم وجود عملة وطنية بخسائر كبيرة على الاقتصاد الوطني.	4.20	0.72	84.1	24.265	*0.000	2
8	تسهم العملة الوطنية في حماية النظام المصرفي بشكل خاص والاقتصاد بشكل عام من التعرض للعديد المخاطر.	4.26	0.67	85.2	27.182	*0.000	4
	الدرجة الكلية	**4.17**	**0.58**	**83.4**	**29.098**	***0.000**	

* المتوسط الحسابي دال إحصائيا عند $\alpha \leq 0.05$

2. تحليل فقرات محور: استقلالية سلطة النقد عن بعض الأجهزة المالية

للتحقق من ذلك فقد تم تحليل محور استقلالية سلطة النقد عن بعض الأجهزة المالية، حيث تم إيجاد قيمة اختبار T للعينة الواحدة، والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لكل فقرة من فقرات المحور والدرجة الكلية للمحور، حيث تبين أن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات يساوي 3.82، والانحراف المعياري يساوي 0.68، والوزن النسبي يساوي 76.4%، وقيمة اختبار T تساوي "17.611"، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000، وهي أقل من

0.05، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة للمحور قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3، وهذا يدل على موافقة أفراد عينة الدراسة على محور استقلالية سلطة النقد عن بعض الأجهزة المالية. يرى الباحثان أن سلطة النقد تتمع بشبه استقلالية في إدارة السياسة النقدية للدولة وهذه النتيجة تتفق مع دراسة الجبوري(2011) حيث أكدت الدراسة على أهمية الدور الذي يلعبه البنك المركزي في رسم وتنفيذ السياسة النقدية عند حصوله على استقلاله وعدم خضوعه للاعتبارات أو التدخلات السياسية. أما بالنسبة لفقرات محور استقلالية سلطة النقد عن بعض الأجهزة المالية، فقد احتلت الفقرة السادسة الترتيب الأول من حيث الأهمية النسبية، بينما احتلت الفقرة الرابعة الترتيب الأخير، والنتائج موضحة في جدول (5):

جدول (5): نتائج تحليل فقرات محور: استقلالية سلطة النقد عن بعض الأجهزة المالية

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	قيمة T	القيمة الاحتمالية	الترتيب
1	تتمتع سلطة النقد باستقلالية تامة عن أجهزة السلطة.	3.79	1.14	75.8	10.064	*0.000	5
2	تحظى سلطة النقد باستقلالية تامة في إدارة السياسة النقدية.	3.84	1.10	76.8	11.006	*0.000	3
3	تتمتع سلطة النقد باستقلالية تامة في إدارة الجهاز المصرفي الفلسطيني.	3.80	1.11	76.0	10.483	*0.000	4
4	توجد بعض التدخلات الحكومية في عمل سلطة النقد.	3.33	1.09	66.7	4.428	*0.000	6
5	يمنح القانون الفلسطيني سلطة النقد استقلالية عن الأجهزة المالية في الدولة.	4.04	0.84	80.8	17.895	*0.000	2
6	يمنح المجلس التشريعي سلطة كافية لسلطة النقد في إدارة السياسة النقدية.	4.12	0.80	82.5	20.280	*0.000	1
	الدرجة الكلية	**3.82**	**0.68**	**76.4**	**17.611**	***0.000**	

* المتوسط الحسابي دال إحصائيا عند $\alpha \leq 0.05$

3. تحليل فقرات محور: الضغوط التضخمية وارتباط الأسعار بإسرائيل

للتحقق من ذلك فقد تم تحليل محور الضغوط التضخمية وارتباط الأسعار بإسرائيل، حيث تم إيجاد قيمة اختبار T للعينة الواحدة، والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لكل فقرة من فقرات المحور والدرجة الكلية للمحور، حيث تبين أن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات يساوي 4.05، والانحراف المعياري يساوي 0.56، والوزن النسبي يساوي 80.9%، وقيمة اختبار T تساوي "27.107"، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000، وهي أقل من 0.05، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة للمحور قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3، وهذا يدل على موافقة أفراد عينة الدراسة على محور الضغوط التضخمية وارتباط الأسعار بإسرائيل. أما بالنسبة لفقرات محور الضغوط التضخمية وارتباط الأسعار بإسرائيل، فقد احتلت الفقرة الاولى الترتيب الأول من حيث الأهمية النسبية، بينما احتلت الفقرة الثالثة الترتيب الأخير، والنتائج موضحة في جدول (6):

جدول (6): نتائج تحليل فقرات محور: الضغوط التضخمية وارتباط الأسعار بإسرائيل

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	قيمة T	القيمة الاحتمالية	الترتيب
1	يتأثر الاقتصاد الفلسطيني بشكل مباشر بالاقتصاد الإسرائيلي.	4.45	0.66	89.0	31.719	*0.000	1
2	تنقل إسرائيل أعباء التضخم من اقتصادها الي الاقتصاد الفلسطيني.	4.21	1.00	84.3	17.666	*0.000	4
3	ارتفاع الأسعار في إسرائيل لا ينعكس مباشرا بشكل سلبي على الاقتصاد الفلسطيني.	2.90	1.32	58.1	-1.049	*0.000	6
4	يؤثر التضخم في إسرائيل على نمو الاقتصاد الفلسطيني.	4.14	0.94	82.9	17.569	*0.000	5
5	يؤدي التضخم الي انخفاض حجم المدخرات في الجهاز المصرفي.	4.26	0.77	85.2	23.877	*0.000	3
6	يؤدي ارتفاع الفائدة على الشيكل في إسرائيل الي ارتفاع التضخم في فلسطين.	4.30	0.77	86.1	24.498	*0.000	2
	الدرجة الكلية	**4.05**	**0.56**	**80.9**	**27.107**	***0.000**	

* المتوسط الحسابي دال إحصائيا عند $\alpha \leq 0.05$

4. تحليل فقرات محور: تجزئة المجال الاقتصادي الفلسطيني بفعل التجزئة الجغرافية للضفة والقطاع

للتحقق من ذلك فقد تم تحليل محور تجزئة المجال الاقتصادي الفلسطيني بفعل التجزئة الجغرافية للضفة والقطاع، حيث تم إيجاد قيمة اختبار T للعينة الواحدة، والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لكل فقرة من فقرات المحور والدرجة الكلية للمحور، حيث تبين أن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات يساوي 4.27، والانحراف المعياري يساوي 0.62، والوزن النسبي يساوي 85.4%، وقيمة اختبار T تساوي "29.764"، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000، وهي أقل من 0.05، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة للمحور قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3، وهذا يدل على موافقة أفراد عينة الدراسة على محور تجزئة المجال الاقتصادي الفلسطيني بفعل التجزئة الجغرافية للضفة والقطاع.

أما بالنسبة لفقرات محور تجزئة المجال الاقتصادي الفلسطيني بفعل التجزئة الجغرافية للضفة والقطاع، فقد احتلت الفقرة الثانية الترتيب الأول من حيث الأهمية النسبية، بينما احتلت الفقرة السادسة الترتيب الأخير، والنتائج موضحة في جدول (7):

جدول (7): نتائج تحليل فقرات محور: تجزئة المجال الاقتصادي الفلسطيني بفعل التجزئة الجغرافية للضفة والقطاع

ت	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	قيمة T	القيمة الاحتمالية	الترتيب
1	يؤثر الانقسام الجغرافي بين الضفة والقطاع على أداء سلطة النقد.	4.31	0.77	86.3	24.602	*0.000	3
2	يؤثر الانقسام الجغرافي والسياسي سلبا على الاقتصاد الفلسطيني.	4.38	0.68	87.6	29.601	*0.000	1
3	يؤثر عدم وجود سوق مواحد ومترابط سلبا على العمليات المصرفية.	4.33	0.73	86.7	26.553	*0.000	2
4	يضعف وجود أسواق منفصلة في مناطق جغرافية فلسطينية مختلفة الاقتصاد الفلسطيني.	4.20	0.80	84.1	21.788	*0.000	5
5	يوجد اختلاف في المعاملات المصرفية في الضفة الغربية وقطاع غزة.	4.23	0.82	84.6	21.829	*0.000	4
6	تتعامل سلطة النقد بشكل منفصل لتلبية الاحتياجات المختلفة لقطاع غزة والضفة الغربية من السيولة.	4.17	0.89	83.4	19.058	*0.000	6
	الدرجة الكلية	**4.27**	**0.62**	**85.4**	**29.764**	***0.000**	

* المتوسط الحسابي دال إحصائيا عند $\alpha \leq 0.05$

تحليل جميع محاور: المعوقات الخارجية

للتحقق من ذلك فقد تم تحليل جميع محاور المعوقات الخارجية، حيث تم إيجاد قيمة اختبار T للعينة الواحدة، والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لكل محور من محاور المعوقات الخارجية والدرجة الكلية، حيث تبين أن المتوسط الحسابي لجميع محاور المعوقات الخارجية يساوي 4.09، والانحراف المعياري يساوي 0.45، والوزن النسبي يساوي 81.7%، وقيمة اختبار T تساوي "35.114"، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000، وهي أقل من 0.05، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة للمعوقات الخارجية قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3، وهذا يدل على وجود معوقات خارجية تواجه سلطة النقد في عملية التحول الي بنك مركزي. أما بالنسبة لمحاور المعوقات الخارجية فقد احتل محور تجزئة المجال الاقتصادي الفلسطيني بفعل التجزئة الجغرافية للضفة والقطاع الترتيب الأول من حيث الأهمية النسبية بوزن نسبي 85.4%، بينما احتل محور وجود عملة وطنية الترتيب الثاني بوزن نسبي 83.4%، واحتل محور الضغوط التضخمية وارتباط الأسعار بإسرائيل

الترتيب الثالث بوزن نسبي 80.9%، في حين احتل محور استقلالية سلطة النقد عن بعض الأجهزة المالية الترتيب الرابع والأخير بوزن نسبي 76.4%، والنتائج موضحة في جدول (8):

جدول (8): نتائج تحليل جميع محاور: المعوقات الخارجية

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي%	قيمة T	القيمة الاحتمالية	الترتيب
المحور الأول: وجود عملة وطنية.	4.17	0.58	83.4	29.098	*0.000	2
المحور الثاني: استقلالية سلطة النقد عن بعض الأجهزة المالية.	3.82	0.68	76.4	17.611	*0.000	4
المحور الثالث: الضغوط التضخمية وارتباط الأسعار بإسرائيل.	4.05	0.56	80.9	27.107	*0.000	3
المحور الرابع: تجزئة المجال الاقتصادي الفلسطيني بفعل التجزئة الجغرافية للضفة والقطاع.	4.27	0.62	85.4	29.764	*0.000	1
جميع محاور المعوقات الخارجية	**4.09**	**0.45**	**81.7**	**35.144**	***0.000**	

* المتوسط الحسابي دال إحصائيا عند $\alpha \leq 0.05$

الفرضية الثانية: توجد معوقات داخلية تواجه سلطة النقد في عملية التحول الي بنك مركزي.

للإجابة على هذه الفرضية فقد تم تحليل فقرات محاور المعوقات الداخلية، وكذلك جميع محاور المعوقات الداخلية، وفيما يلي تفاصيل ما تقدم:

تحليل فقرات محاور: المعوقات الداخلية:

1. تحليل فقرات محور: اصدار القوانين والأنظمة والتشريعات الخاصة بعمل الجهاز المصرفي

للتحقق من ذلك فقد تم تحليل محور اصدار القوانين والأنظمة والتشريعات الخاصة بعمل الجهاز المصرفي، حيث تم إيجاد قيمة اختبار T للعينة الواحدة، والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لكل فقرة من فقرات المحور والدرجة الكلية للمحور، حيث تبين أن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات يساوي 3.94، والانحراف المعياري يساوي 0.67، والوزن النسبي يساوي 78.9%، وقيمة اختبار T تساوي "20.478"، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000، وهي أقل من 0.05، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة للمحور قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3، وهذا يدل على موافقة أفراد عينة الدراسة على محور إصدار القوانين والأنظمة والتشريعات الخاصة بعمل الجهاز المصرفي. أما بالنسبة لفقرات محور اصدار القوانين والأنظمة والتشريعات الخاصة بعمل الجهاز المصرفي، فقد احتلت الفقرة الأولى الترتيب الأول من حيث الأهمية النسبية، بينما احتلت الفقرة الرابعة الترتيب الأخير، والنتائج موضحة في جدول (9):

جدول (9): نتائج تحليل فقرات محور: اصدار القوانين والأنظمة والتشريعات الخاصة بعمل الجهاز المصرفي

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	قيمة T	القيمة الاحتمالية	الترتيب
1	تتضمن القوانين والتشريعات الواردة في القوانين الفلسطينية نصوصاً كافية لإنشاء بنك مركزي.	4.08	0.81	81.5	19.138	*0.000	1
2	تقوم السلطة الوطنية بمراقبة الأنشطة المصرفية بشكل دوري لمتابعة تطبيق وإنفاذ النصوص التشريعية المتعلقة بعمل الجهاز المصرفي الفلسطيني.	4.00	0.79	79.9	18.217	*0.000	4
3	القوانين الخاصة بالعمليات المصرفية واضحة ومفهومة.	4.04	0.81	80.8	18.670	*0.000	2
4	يوجد تعارض في التشريعات الفلسطينية بخصوص العمل المصرفي.	3.59	0.90	71.8	9.466	*0.000	8
5	يحدد القانون الجهة المسؤولة عن إعطاء التراخيص الخاصة بالعمل المصرفي.	4.00	0.85	80.0	16.993	*0.000	3
6	يحدد القانون الجهة المخولة بإصدار عملة وطنية فلسطينية.	3.99	0.82	79.7	17.394	*0.000	5
7	تواكب القوانين المستخدمة حاليا حاجة السوق من العمليات المصرفية.	3.91	0.91	78.2	14.475	*0.000	7
8	تقوم الجهات المسؤولة عن سن القوانين والتشريعات بتطوير القوانين والتشريعات لمواكبة التطور القائم في العالم.	3.96	0.89	79.1	15.629	*0.000	6
	الدرجة الكلية	**3.94**	**0.67**	**78.9**	**20.478**	***0.000**	

* المتوسط الحسابي دال إحصائيا عند $\alpha \leq 0.05$

2. تحليل فقرات محور: تأهيل الكوادر الوطنية لإنجاز العمل

للتحقق من ذلك فقد تم تحليل محور تأهيل الكوادر الوطنية لإنجاز العمل، حيث تم إيجاد قيمة اختبار T للعينة الواحدة، والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لكل فقرة من فقرات المحور والدرجة الكلية للمحور، حيث تبين أن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات يساوي 4.06، والانحراف المعياري يساوي 0.63، والوزن النسبي يساوي 81.3%، وقيمة اختبار T تساوي "24.345"، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000، وهي أقل من 0.05، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة للمحور قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3، وهذا يدل على موافقة أفراد عينة الدراسة على محور تأهيل الكوادر الوطنية لإنجاز العمل. أما بالنسبة لفقرات محور تأهيل الكوادر الوطنية

لإنجاز العمل، فقد احتلت الفقرة الثانية الترتيب الأول من حيث الأهمية النسبية، بينما احتلت الفقرة الثالثة الترتيب الأخير، والنتائج موضحة في جدول (10):

جدول (10): نتائج تحليل فقرات محور: تأهيل الكوادر الوطنية لإنجاز العمل

ت	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	قيمة T	القيمة الاحتمالية	الترتيب
1	تمتلك سلطة النقد موارد بشرية ذات كفاءات عالية.	4.08	0.77	81.5	20.184	*0.000	3
2	يساعد توفر الكفاءات البشرية على فهم المهام الموكلة للموظفين في سلطة النقد والمتعلقة بالقضايا المصرفية.	4.16	0.72	83.1	23.133	*0.000	1
3	تهتم سلطة النقد بتطوير كفاءاتها البشرية.	4.02	0.76	80.4	19.495	*0.000	8
4	تقوم سلطة النقد بالاستعانة بالجهات الاستشارية والخبراء لتقديم المشورة في مجال العمل المصرفي.	4.02	0.75	80.5	19.839	*0.000	7
5	يوجد في سلطة النقد خطط تدريب سنوية مرتبطة بالأهداف الاستراتيجية لها.	4.03	0.75	80.6	19.851	*0.000	6
6	توفر سلطة النقد جميع الإمكانات اللازمة لتدريب العاملين من وسائل وأدوات مناسبة.	4.06	0.76	81.1	20.275	*0.000	4
7	تحرص سلطة النقد على رفع كفاءة الكادر البشري في مواكبة التكنولوجيا.	4.04	0.73	80.9	20.773	*0.000	5
8	تقوم سلطة النقد بعمل تدريبات خاصة بالعمليات المصرفية في النظام المصرفي الفلسطيني "مثل تزوير العملة".	4.10	0.70	82.1	22.729	*0.000	2
	الدرجة الكلية	**4.06**	**0.63**	**81.3**	**24.345**	***0.000**	

* المتوسط الحسابي دال إحصائيا عند $\alpha \leq 0.05$

تحليل جميع محاور: المعوقات الداخلية

للتحقق من ذلك فقد تم تحليل جميع محاور المعوقات الداخلية، حيث تم إيجاد قيمة اختبار T للعينة الواحدة، والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لكل محور من محاور المعوقات الداخلية والدرجة الكلية، حيث تبين أن المتوسط الحسابي لجميع محاور المعوقات الداخلية يساوي 4، والانحراف المعياري يساوي 0.54، والوزن النسبي يساوي 80.1%، وقيمة اختبار T تساوي "26.812"، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000، وهي أقل من 0.05، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة للمعوقات الداخلية قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3، وهذا يدل على وجود معوقات داخلية تواجه سلطة النقد في عملية التحول الي بنك مركزي. أما بالنسبة لمحاور المعوقات الداخلية فقد احتل محور تأهيل الكوادر الوطنية لإنجاز العمل الترتيب الأول من حيث الأهمية النسبية بوزن نسبي 81.3%، بينما

احتل محور اصدار القوانين والأنظمة والتشريعات الخاصة بعمل الجهاز المصرفي الترتيب الثاني بوزن نسبي 78.9، والنتائج موضحة في جدول (11):

جدول (11): نتائج تحليل جميع محاور: المعوقات الداخلية

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي%	قيمة T	القيمة الاحتمالية	الترتيب
المحور الأول: اصدار القوانين والأنظمة والتشريعات الخاصة بعمل الجهاز المصرفي.	3.94	0.67	78.9	20.478	*0.000	2
المحور الثاني: تأهيل الكوادر الوطنية لإنجاز العمل.	4.06	0.63	81.3	24.345	*0.000	1
جميع محاور المعوقات الداخلية	**4.00**	**0.54**	**80.1**	**26.812**	***0.000**	

* المتوسط الحسابي دال إحصائيا عند $\alpha \leq 0.05$

النتائج والتوصيات :

أولا النتائج:

بناء على الدراسة التي أجريت لمعرفة معوقات تحول سلطة النقد لبنك مركزي كامل الصلاحيات من وجهة نظر العاملين في البنوك، تبين أن المتوسط الحسابي لجميع محاور المعوقات الخارجية يساوي 4.09 مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة للمعوقات الخارجية قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3، وهذا يدل على وجود معوقات خارجية تواجه سلطة النقد في عملية التحول إلى بنك مركزي. وأما بالنسبة لمحاور المعوقات الداخلية فإن المتوسط الحسابي يساوي 4 ، وهذا أيضا يدل على أن متوسط درجة الاستجابة للمعوقات الداخلية قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3، وهذا يدل على وجود معوقات داخلية تواجه سلطة النقد في عملية التحول إلى بنك مركزي.

- **المعوقات الخارجية:** كان ترتيب المحاور حسب الأهمية النسبية من وجهة نظر العاملين في البنوك كالتالي "الترتيب من الأكثر أهمية إلى الأقل أهمية.

1- تجزئة المجال الاقتصادي الفلسطيني بفعل التجزئة الجغرافية للضفة والقطاع

2- وجود عملة وطنية.

3- الضغوط التضخمية وارتباط الأسعار بإسرائيل.

4- استقلالية سلطة النقد عن بعض الأجهزة المالية.

- **المعوقات الداخلية:** كان ترتيب المحاور حسب الأهمية النسبية من وجهة نظر العاملين في البنوك كالتالي "الترتيب من الأكثر أهمية إلى الأقل أهمية.

1- تأهيل الكوادر الوطنية لإنجاز العمل.

2- اصدار القوانين والأنظمة والتشريعات الخاصة بعمل الجهاز المصرفي.

ومن هذا يمكن استنتاج ما يلي:

1- التجزئة الجغرافية والسياسية لقطاع غزة والضفة الغربية يعتبر العائق الكبير أمام سلطة النقد في عملية التحول لبنك مركزي

2- يشكل موضوع العملة الوطنية رمزا سياديا للفلسطينين

3- يتعرض الاقتصاد الفلسطيني لخسائر كبيرة بسبب عدم وجود عملة وطنية وبسبب التعامل في ثلاث عملات مختلفة.

4- تتمتع سلطة النقد بنوع من الاستقلالية عن أجهزة السلطة.

5- سلطة النقد بدأت في امتلاك الكادر البشري اللازم لعملية التحول لبنك مركزي

6- يؤثر التضخم وارتباط الأسعار بإسرائيل على عملية التحول إلى بنك مركزي.

ثانياً: التوصيات:

-الاستمرار في تنفيذ خطة التحول إلى بنك مركزي كامل الصلاحيات.

-العمل على تشكيل مجلس نقدي مسؤول عن اصدار العملة الوطنية واختيار عملات الربط.

-الإسراع في عملية إصدار العملة الوطنية لتجنيب الاقتصاد الفلسطيني الخسائر المترتبة عن عدم وجود عملة وطنية.

-العمل على استكمال التشريعات النقدية والمالية المنظمة للنشاط المصرفي الفلسطيني

-العمل على تطوير التشريعات والأنظمة والقوانين الخاصة بعمل الجهاز المصرفي لمواكبة التطورات المالية العالمية.

توصيات لدراسات مستقبلية:

1- اجراء دراسات عن تطوير الموارد البشرية العاملة في الجهاز المصرفي الفلسطيني.

2- اجراء دراسات عن ألية إصدار العملة الفلسطينية ودورها في نمو الاقتصاد الفلسطيني.

المصادر والمراجع :

القرآن الكريم

أولاً: المراجع العربية

- أبو زايد، بسمة، (2008م). *واقع إدارة وتنمية الموارد البشرية في المصارف العاملة في فلسطين وسبل تطويره* (رسالة ماجستر غير منشورة). الجامعة الإسلامية.غزة.
- الجبوري، خلف.(2011م). دور استقلالية البنوك المركزية في تحقيق أهداف السياسة النقدية.*مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية،7(23).*
- جمعية المستقبل للابحاث والدراسات الاستراتيجية،(2006م). *تطوير خارطة طريق فلسطينية لاصلاح وبلورة التشريعات في قطاع الاعمال*. رام الله ، فلسطين.
- سلطة النقد الفلسطينية، (2013م). *التجربة الفلسطينية في مجال تطوير البنية التحتية للقطاع المالي والمصرفي* . رام الله ، فلسطين: دار النشر سلطة النقد الفلسطينية.
- سلطة النقد الفلسطينية، (2013م). *التجربة الفلسطينية في مجال تطوير البنية التحتية للقطاع المالي والمصرفي*. ورقة عمل مقدمة إلى أمانة مجلس محافظي صندوق النقد العربي. أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة.
- سلطة النقد الفلسطينية، (2014م). *استعدادات سلطة النقد الفلسطينية لإصدار عملة وطنية* . رام الله ، فلسطين: دار النشر سلطة النقد الفلسطينية.
- سلطة النقد الفلسطينية، (2015م). المنجزات والتطلعات المستقبلية للفترة (2008-2014). رام الله ، فلسطين: دار النشر سلطة النقد الفلسطينية.
- سلطة النقد الفلسطينية،(2016م) معلومات عن سلطة النقد. تاريخ الاطلاع:8/فبراير/2016م، الموقع: http://www.pma.ps/
- سلطة النقد النقد الفلسطينية، (2015م). *التقرير السنوي لسلطة النقد لعام 2014:حزيران*. رام الله ، فلسطين: دار النشر سلطة النقد الفلسطينية.
- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني(ماس).(2014م). *تطوير القطاع المصرفي وتنافسية خدماته في الأراضي الفلسطينية المحتلة*.رام الله ، فلسطيني : معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني(ماس).
- موسى، سندس.(2009م). *البنك المركزي ودوره في تحقيق التوازن الاقتصادي* (رسالة ماجستر غير منشورة)، جامعة الكوفة ، العراق.

ثانيا المراجع الأجنبية:

- Ehrmann, M., & Fratzscher, M. (2004). *Central Bank Communication Different Strategies، Same Effectiveness*. Germany: European Central Bank.
- Ortiz, G. (2009). *Issues in the Governance of Central Banks*. Switzerland: Bank for International Settlements.
- Pollard, P. S. (2003). *A Look inside Two Central Banks: The European Central Bank and the Federal Reserve*. St. Louis: Federal Reserve Bank of St. Louis.
- World Bank. (2013). *Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee*. Washington, DC: World Bank.